سلسلة تفريغات شبكة بينونة

السَّمعُ وَالطَّاعَةُ

مطلب شرعي ومقصد وطني

الشيخ
حامد بن خميس الطنيبي

قام بها فريق التفريغ في شبكة بينونة للعلوم الشرعية

@baynoonanet @baynoonanetUAE www.baynoona.net

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر شبكة بينونة للعلوم الشرعية أن تقدم لكم تفريغًا لمحاضرة

بعنوان

السمع والطاعة

واجبٌ شرعي ومقصدٌ وطني

للشيخ

حامد بن خميس الجنيبي

- حفظه الله تعالى -

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به الجميع

حقوق الطبع محفوظة لشبكة بينونة للعلوم الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ}[آل عمران:١٠٢]، {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}[النساء:١]، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} [الأحزاب:٧٠-٧١].

نجتمع في هذه الليلة ونلتقي بتيسيرٍ من الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- وتوفيقٍ منه إن شاء الله، للحديث عن قضيةٍ فيها نوعٌ من رد الجميل لولاة الأمر في هذا البلد، على الخصوص، ولولاة الأمر في غيرها من البلدان الذين حفظ الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- بهم بلاد الإسلام، وحفظ بهم الأعراض والدماء والفروج، فجزاهم الله -عَزَّ وجَل- عنا خير الجزاء.

هذا البلد المعطاء قد وفق الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- ولاة أمره لخيرٍ عظيم، من الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- وفضل، فحصل بتيسيرٍ من الله -عَزَّ وجَل- إكرامٌ للناس، للقاصي والداني، وألفةٌ بين الإخوة في العقيدة وفي الدين، وحصل بينهم من المودة وحُسن العشرة وحُسن التعامل ما عرفوا به بحمد الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- بين أقطار الدنيا، وصاروا بذلك مضرب للمثل، فأسأل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- أن يديم النعمة على هذه البلاد، وأن يجعل مثلها وأضعافها في مثلها وفي غيرها، من الخيرات التي أسأل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- ألا يقطعها عنا بفضله ومنته وكرمه.

محاضرتنا اليوم بعنوان:

السمع والطاعة واجبٌ شرعي ومقصدٌ وطني

هذه القضية التي تنازع فيها كثيرٌ من الناس في مثل هذا العصر لما كثرت الفتن، وكثرت القلاقل وكثر الكلام، وكثر الداخلون والوالجون في الفتن، الذين لم يحسنوا الكلام في كثيرٍ من قضايا الدين، ولما تصدّر من تصدّر ممن لم يتأهل بالكلام في مثل هذه المسائل العظام.

قضيةٌ يتعلق بها حفظ أعراض المسلمين، وحفظ دماء المسلمين، وحفظ أموال المسلمين، وحفظ الحرمات التي حرمها الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى-، ومن تساهل وتغافل عنها؛ فإنَّه يوشك أن يكون وقودًا وحطبًا من حطب الفتن، ومن وقود الفتن، نسأل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- السلامة والعافية.

لعلي أوجز الكلام في ذلك في عدة مسائل، وفي عدة قضايا مهمة، نحتاج إلى وضعها نَصب أعيننا، وأردف الكلام فيها بنقل شيءٍ من كلام أهل العلم، رحم الله -سبحانه وتعالى- أمواتهم، وتولانا وإياهم والأحياء برحمته، ومنته، وكرمه -عَزَّ وجَل.

أولى تلك المسائل:

وهي في بيان المراد بمصطلح: السمع والطاعة، فما هو المراد وما هو المقصود بمصطلح السمع والطاعة

ومعرفة هذا المصطلح تنبني عليه قضايا مهمة وبعضها راجعٌ إلى رد شبهات كثيرٍ ممن أولج نفسه في مثل هذه القضايا وهو لم يحسنها، فأقول:

السمع: في اللغة هو حِس الأذن، تقول: سمعَ فلانٌ لقولي، أي: أصغى إلي، قال الله تعالى عن المشركين: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ} [فصلت:٢٦].

وأما في الشرع المراد بالسمع: فهو الاصغاء للقول، مع قبوله والعمل بمقتضاه، وهذه التفاصيل أو المسائل الثلاثة التي هي: (السماع الاصغاء، والقبول، والعمل بالمقتضى) لا بد منها، ولا شك، كما سيأتي بيانه بإذن الله، ومن ذلك قوله تعالى في بني إسرائيل: {خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا}[البقرة:٩٣].

قال القرطبي -رَحِمَهُ الله تَعَالى-: "ومعنى (وَاسْمَعُوا): اطيعوا، وليس معناه الأمر بإدراك القول فقط، وإنما المراد اعملوا بما سمعتم والتزموا".

وفي قوله تعالى: {وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا}[البقرة:١٠٢]

قال القرطبي أيضًا -رَحِمَهُ الله-: **"قوله تعالى (وَاسْمَعُوا): حضٌ على السمع الذي في ضمنه الطاعة".**

يقول العلامة الطبري -رَحِمَهُ الله- في تفسير قول الله -عَزَّ وجَل-: {خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا} قال -رَحِمَهُ الله-: **"أما قوله (وَاسْمَعُوا) فإنَّ معناه:**

واسمعوا ما أمرتكم به وتقبلوه بالطاعة، كقول الرجل للرجل يأمره بالأمر: سمعتُ وأطعتُ، يعني بذلك سمعت قولك، وأطعت أمرك .

كما قال الراجز: " السمع والطاعة والتسليم ... خيرٌ وأعفى لبني تميم ".

يعني بقوله السمع قبول ما يسمع، والطاعة لما يؤمر، فكذلك معنى قوله: (وَاسْمَعُوا): اقبلوا ما سمعت واعملوا به .

قال -رَحِمَهُ الله-:" فمعنى الآية: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ} أن {خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ} واعملوا بما سمعتم، وأطيعوا الله إلى آخره" انتهى كلامه -رَحِمَهُ الله تَعَالى-".

فيتبين من هذا أن لفظ السمع، أو مصطلح السمع هو أعم من سمع الأذن، مجرد الاستماع أو السماع الدليل أو الأمر، بل هو يشمل السماع والاصغاء، ويشمل أيضًا القبول، ويشمل أيضًا العمل بالمقتضى، فهو شاملٌ لهذه الثلاث.

وأما الطاعة: فهي الانقياد، تقول: أنا طوع يديك، أي منقادٌ لك، والمطاوعة هي الموافقة، فهي نقيد الكَره، تقول: طاوعت المرأة زوجها إذا وافقت أمره بانقياد، تأمل: إذا وافقت أمره بانقياد.

الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- يقول: {قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا}[التوبة:٥٣] فجعل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- الطوع في مقابل الكَره، فحصل هنا أمر وهو أنك مأمورٌ بالموافقة والانقياد لما تسمعه من الأمر، وهذا هو معناه في الشرع، ومنه قوله -سُبْحَانهُ وتَعالَى-: {فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ}[المائدة:٣٠].

وأخرج مسلمٌ في صحيحه عن أبي هريرة -رَضِي اللهُ عَنْهُ-: "لَمَّا أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {للهِّ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُّ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللهُّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[البقرة:٢٨٤]، قال أبو هريرة رضي الله عنه: "فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَتَوْا رَسُولَ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: كُلِّفْنَا مِنَ الأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ: الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْجِهَادُ وَالصَّدَقَةُ، وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الآيَةُ وَلَا نُطِيقُهَا" لماذا؟ لأنه قال فيها: (وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ) سواءً أظهرت أو حتى أخفيت ما كان في نفسك (يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُّ).

ظاهر الآية: فإنَّ الله يحاسبك على ما أظهرت وحتى ما أخفيته، قالوا: "وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الآيَةُ وَلَا نُطِيقُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ {سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا}؟ بَل قُولُوا: {سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ}» قالوا: "سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ" فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ وَجَرَتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي إِثْرِهَا: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ} الآية، ثم بعد ذلك نزلت الآية التي بعدها {لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا}"[1] الحديث.

فهنا الصحابة -رَضِي اللهُ عَنْهُم- لما جاءهم الأمر من الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى-، أمرهم النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- بقوله: {سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا}، ونبههم بما بدر من الأمم التي قبلهم الذين قالوا: {سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا}، فنبههم وحذرهم أن يكونوا كمن كان قبلهم، بعدم قبولهم للحق وعملهم بمقتضاه، وعدم انقيادهم له.

ولذلك جاء في لفظ حديث ابن عباسٍ أيضًا أنَّه قاله عند مسلم: «قولوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وسَلَّمْنِا»، ولذلك تعرف الآن أنَّ المراد بالسمع والطاعة هو أن تصغي لما يقال لك، مع قبوله والعمل بمقتضاه والانقياد لذلك.

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ٨٠) برقم: (١٢٥)

المسألة الثانية:

لما كانت مسألة السمع والطاعة راجعةً إلى الشرع، فإنَّ الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- أوجب السمع والطاعة لأربعة:

- **أما الأول**: فللَّهِ -عَزَّ وجَل-.
- **أما الثاني**: فللرسول -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-.
- **أما الثالث**: فهم ولاة الأمر.
- **أما الرابع**: العلماء.

الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- أوجب الطاعة لأربعة: لله، ولرسوله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- وللعلماء والأمراء والحكام.

فإنَّ قيل أين تقع طاعة الوالدين، وطاعة الزوج، إلى آخره..

فإنَّنا نقول: تقع ضمن الولاية الخاص، فالوالد وليٌّ على ولده، والزوج وليٌّ على زوجته، مع تفاصيل ليس هذا موضعها.

يقول الله -تَباركَ وتَعالَى-: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ}[النساء:٥٩]، فأمر الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- في هذه الآية بطاعة ولاة

الأمر، وأولوا الأمر وهم العلماء والأمراء، وهذا مرويٌ عن جمعٍ من سلف هذه الأمة، -عليهم رحمة الله تعالى-، وعلى هذا تدور عباراتهم.

فأما الأمراء فيطاعون في ولايتهم، وما تقتضيها .

والعلماء يطاعون في فتاواهم وأحكامهم .

وهذا لا يعارض كون العلماء أيضًا يسمعون ويطيعون للأمراء والحكام، ولا يعني أبدًا بحالٍ من الأحوال أنَّ لهم الحق في معارضة ولاة الأمر، فيما يتعلق بولايتهم، بل شأنهم وحقهم النصح والمشورة، ولا يعدون ذلك، بل يكون ذلك مع التعظيم والتوقير لولاة الأمر، وهذا هو وسعهم.

قال السعدي -رَحِمَهُ الله تَعَالى-: "**وأمر بطاعة أولي الأمر وهم: الولاة على الناس، من الأمراء والحكام والمفتين، فإنه لا يستقيم للناس أمر دينهم ودنياهم إلا بطاعتهم والانقياد لهم، طاعةً لله ورغبةً فيما عنده**"، انتهى كلامه -رَحِمَهُ الله-.

المسألة الثالثة:

لماذا جعل الله -عَزَّ وجَل- لولاة الأمر هذه المنزلة من السمع والطاعة والانقياد لأوامرهم؟

والجواب على ذلك ينقسم إلى قسمين:

- **أما الأول**: إن السمع والطاعة فيه استقامة أمور الدنيا والدين، ولا يمكن أن يستقيم شأن الدنيا ولا شأن الدين إلا بالسمع والطاعة للعلماء.
- **أما الثاني**: هو ردٌّ لجميل ما قد يحصل من ولايتهم من حفظ الأعراض، وحفظ الأموال، وحفظ الدماء، وحفظ العقول وغيرها، وإن ظهر لنا هنالك نوع تقصيرٍ منهم؛ فإنَّه في مقابل الخير الذي يحصل من ولايتهم قليلٌ جدًّا.

ولذلك يقول الحسن البصري -رَحِمَهُ الله تَعَالى-:

" والله لا يستقيم أمر الدين إلا بهم وإن جاروا وظلموا، والله لَمَا يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون، مع أن طاعتهم والله لغبطة وأن فرقتهم لكفر "، انتهى كلامه -رَحِمَهُ الله-،

وطبعًا هذا يشير إلى حديث النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «**فَمَاتَ فَمِيتَتَهُ جَاهِلِية**» وسيأتينا إن شاء الله.

وتأمل في موقف الإمام أحمد بن محمد بن حنبل -رَحِمَهُ الله- يقول تلميذه حنبل، قال:

"**اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله** -يعني أحمد بن محمد بن حنبل -رَحِمَهُ الله- **وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم وفشى، ولا نرضى بإمارته وسلطانه** -لأنَّه قد ظلم الفقهاء والعلماء والأئمة، وأخذهم بالقول بمسألة خلق القرآن- .

قال: "**فناظرهم في ذلك وقال: عليكم بالإنكار في قلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم واصبروا، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر، ليس هذا صوابًا هذا خلاف الآثار**" انتهى كلامه -رَحِمَهُ الله-، يعني خلاف ما جاء عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- وعن أصحابه -رَضِي اللهُ عَنْهُم-

يقول العلامة أبو بكر الطرطوشي المالكي -رَحِمَهُ الله-:

"**اعلموا أرشدكم الله أنَّ في وجود السلطان في الأرض حكمةً لله تعالى عظيمة، ونعمةً على العباد جزيلة؛ لأنَّ الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- جَبَل الخلائق على**

حب الانتصاف، وعدم الانصاف"، هذا طبع الناس، يحب أن يَنتَصف ولكن لا يحب أن يُنتصف منه.

قال: **"ومثلهم بلا سلطان كمثل الحوت في البحر** -يعني الأسماك- **يزدرد الكبير الصغير** -هذا يأكل هذا- **فمتى لم يكن لهم سلطانٌ طاهرٌ لم ينتظم له أمر ولم يستقر لهم معاش، ولم يتهنوا بالحياة"**

إلى أن قال -رَحِمَهُ الله-: **"ومثال السلطان القاهر لرعيته ورعيةٌ بلا سلطان"** أي: المثال بينهما والمقارنة بينهما.

قال: **"ومثال السلطان القاهر لرعيته ورعيةٌ بلا سلطان مثال بيتٌ فيه سراجٌ منير، وحوله قيامٌ من الناس يعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك إذ طفئ السراج فقبضوا أيديهم في الوقت، وتعطّل جميع ما كانوا فيه، فتحرك الحيوان الشرير، وتخشخش الهوام الخسيس فذبت العقرب من مكمنها، وفسقت الفأرة من حجرها، وخرجت الحية من معدنها، وجاء اللص بحيلته، وهاج البرغوث مع حقارته، فتعطلت المنافع واستطالت فيهم المضار"**.

قال: **"كذلك السلطان إذا كان قاهرًا لرعيته، وكانت المنفعة به عامة وكانت المنفعة به عامة، وكانت الدماء به في أُهبها محقونة، والحرم في خدورهن مصونة،**

والأسواق عامرة، والأموال محروسة، والحيوان الفاضل ظاهر، والمرافق حاصلة، والحيوان الشرير من أهل الفسوق والدعارة خامل، فإذا اختل أمر السلطان دخل الفساد على الجميع، ولو جُعِل ظلم السلطان حولًا في كفة، كان هرج الناس ساعةً أرجح وأعظم من ظلم السلطان حولًا".

قال -رَحِمَهُ الله-: "وكيف لا وفي زوال السلطان أو ضعف شوكته سوق أهل الشر ومكسب الأجناد، ونفاق أهل العيارة والسوقة واللصوص والمنابهة؟"

قال الفضيل: "جور ستين سنة خيرٌ من هرج ساعة"

ثم قال -رَحِمَهُ الله-: "فلا يتمنى زوال السلطان إلا جاهلٌ مغرور، أو فاسقٌ يتمنى كل محذور، فحقيقٌ على كل رعيةٍ أن ترغب إلى الله تعالى في إصلاح السلطان، وأن تبذل له نصحها وتخصه بصالح دعائها، فإن في صلاحه صلاح العباد والبلاد، وفي فساده فساد العباد والبلاد"، انتهى كلامه -رَحِمهُ الله تَعَالى-.

المسألة الرابعة:

وهي أنَّ السمع والطاعة الذي افترضه الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- على العباد يكون في المنشط والمكره، وفي كل ما لم يكن معصيةً لله -سُبْحَانهُ وتَعالَى-

وهذا الأمر عليه إجماع أهل السُنَّة بلا خلافٍ بينهم، لم يخالف فيه إلا من تلبس بثوب الخروج من الخوارج والمعتزلة، ومن صار على طريقهم وتأثر بهم.

وأهل السُنَّة يحتجون في وجوب السمع والطاعة للسلطان في المنشط والمكره، بالأدلة الصحيحة الثابتة عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-، وبما عليه سلف هذه الأمة -عليهم رضوان الله تعالى- ولا يعني ذلك بحالٍ أنَّ ولي الأمر إذا صدرت منه معصية أنَّ ذلك يبيح الخروج عيه، أو عدم طاعته، يعني لما نقول أنَّ ولي الأمر يسمع ويطاع له إلا في معصيةٍ لله، ويسمع ويطاع له في المعروف، لا يعني ذلك أن متى ما أمر بأمرٍ قد ظهر لك أنت أنه يخالف الشرع لا يعني ذلك بحالٍ أنك تنزع يدك من الطاعة.

ولا يعني أنه لا يسمع ولا يطاع له إلا إذا كان فقط يأمر بالطاعة، بل لا يسمع ولا يطاع له في ذات الأمر الذي ظهر لك أنه معصية بالدليل الصحيح، وقول أهل العلم وأئمة الإسلام، وذلك لا يكون إلا مع حفظ حق ولي الأمر،

وعدم التشهير به، وحفظ منزلته ومكانته، وقدره، وبقاء أصل السمع والطاعة له، في غير تلك المعصية.

وإلا فإنَّ عقيدة الخوارج والمعتزلة: (**زوال أصل السمع والطاعة عن الحاكم بالمعاصي ولو كانت فيما دون الكفر والشرك**) يعني الحاكم عندهم إذا أمر بمعصية فمباشرة تنتقض بيعته، ومباشرة ينزعون اليد من طاعة.

وأهل السُنَّة لا ينزعون يدًا من طاعة، ما لم يكن ذلك كما قال النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «**أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»[١]، وهو الذي قال فيه أهل العلم: "**ما لا يختلف فيه اثنين أنه كفر**"، وهذا يكون بضوابطه المذكورة عند أهل العلم، وليس هذا موضع الكلام عليها.

يقول النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «**عَلى المَرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ والطَّاعَةُ فِيما أَحَبَّ وكَرِهَ**»[٢]، يجب عليك أن تسمع وتطيع فيما تحب، وفيما تكره، قال: «**إِلا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنَّ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلا سَمْعَ وَلا طاعَةَ**»، أي: في تلك المعصية،

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩ / ٤٧) برقم: (٧٠٥٥) ومسلم في "صحيحه" (٦ / ١٦) برقم: (١٧٠٩)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ٤٩) برقم: (٢٩٥٥)

في ذات المعصية التي أمر بها، وليس في عموم نزع اليد من الطاعة في جميع المعاصي والذنوب.

وقال النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «عليْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعةُ في عُسْرِكَ ويُسْرِكَ، وَمنْشَطِكَ ومَكْرَهِكَ، وأَثَرَةٍ عَلَيْك»(١)، يعني حتى فيما يؤثر عليك تقول: سمعنا وأطعنا، ولا تكون كما قال النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ {سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا}؟»، بل أهل الإيمان إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا: {سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا}.

وثبت في الصحيح من حديث علي -رَضِي اللهُ عَنْهُ- أنَّ رسول الله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- بعث جيشًا وأَمَّر عليهم رجلًا، "فأوقد نارًا وقال: **ادخلوها**"، يعني الأمير أوقد نارًا وقال لهم: **ادخلوها**، فأراد ناسٌ أن يدخلوها، لماذا؟ لأنَّهم يعلمون أنَّ النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- أمرهم بالسمع والطاعة للأمير، فأراد ناسٌ أن يدخلوها، وقال الآخرون: **إنا قد فررنا منها** -يعني ما دخلنا في دين الإسلام إلا لأجل أن نهرب من نار جهنم، كيف نحرق أنفسنا

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦ / ١٤) برقم: (١٨٣٦)

في النار- وقال الآخرون: **إنا قد فررنا منها**، فذُكر لرسول الله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «**لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، وقال للآخرين قولًا حسنًا، وقال: «**لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»(١).

وثبت أيضًا في الصحيح عنه -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «**ستكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، قَالُوا: يَا رسُولَ اللهِ، كَيفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذلكَ؟ قَالَ: تُؤَدُّونَ الحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ تَسْأَلُونَ اللهَ الذي لَكُمْ**»(٢)

فتسأل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- إن رأيت أنه قد حصل في حقٍ من حقوقك الذي يظهر لك، أنَّك لم تحصل عليه، فما الذي يجب عليك؟

تسمع وتطيع وتقول سمعنا وأطعنا، وتسأل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- أن يعطيك حقك الذي ظهر لك أنك لم تحصل عليه.

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥ / ١٦١) برقم: (٤٣٤٠)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤ / ١٩٩) برقم: (٣٦٠٣) ومسلم في "صحيحه" (٦ / ١٧) برقم: (١٨٤٣)

يقول النووي -رَحِمَهُ الله تَعَالى- في هذا الحديث:

"وفيه الحث على السمع والطاعة وإن كان المتولي ظالمًا عسوفًا، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يخلع؛ بل يُتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه".

لذلك تأمل في حال العرب قبل بعثة النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- كيف كان حالهم؟

كانت كل قبيلة تنهب الأخرى، وتظلم الأخرى، وتقتل في الأخرى، ما كان عندهم إيمان تنتظم أحوالهم بوجوده، ما كان عندهم أحد يقوم على شؤونهم وعلى حاجاتهم، وتنتظم شؤون الناس بمقامه وبحكمه بينهم، بل حتى النساء والأطفال لم يسلموا من هذا، فهذا ينهب النساء والأطفال، ويسبيهم ويأخذهم، ويهاجر بهم ويسافر بهم، نسأل الله العفو والعافية.

المسألة الخامسة:

لا يجوز الخروج عن السمع والطاعة لولاة الأمر ولو في مسألةٍ واحدة

وتأمل في قوله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»(١)، قَرَن النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- بين الخروج عن الطاعة، ومفارقة الجماعة، جعلهما قرينان، وقوله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ» هكذا جاءت مطلقة، فهذا يعم ويشمل كل أنواع الطاعة كبيرةً كانت أو صغيرة تدخل في هذا الحديث، «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ»، جعلهما قرينان، وإن شئت قلت أنه جعل نزع اليد من الطاعة سببًا لمفارقة الجماعة، نسأل الله العفو والعافية.

ولذلك يقول عمر بن الخطاب -رَضِي اللهُ عَنْهُ- قال: "إِنَّهُ لَا إِسْلَامَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ، وَلَا جَمَاعَةَ إِلَّا بِإِمَارَةٍ، وَلَا إِمَارَةَ إِلَّا بِطَاعَةٍ".

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦ / ٢٠) برقم: (١٨٤٨)

المسألة السادسة:

السمع والطاعة واجبان لكل حاكمٍ مسلم، استتب له الأمر

سواءٌ كان ذلك بالبيعة، أو بالغلبة، وأن ذلك ليس خاصًا بالإمام الأعظم؛ لأنَّه قد نبتت نابتة قد سلكت سبيل من قبلهم من الخوارج، يقولون: "مصطلح السمع والطاعة هو مصطلح صحيح" هكذا يقولون، "مصطلح صحيح ولكنه خاصٌ بالخليفة الأعظم الذي يحكم جميع بلاد المسلمين"، لا بد أن يكون هناك خليفة وإمام يحكم جميع بلاد المسلمين، وذكروا في ضمن ذلك شروط.

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب -رَحِمَهُ الله تَعَالى-:

"الأئمة مجمعون من كل مذهب، على أنَّ من تغلب على بلدٍ أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء"، الآن ترون بلدان المسلمين مفرقة، فترى مثلًا دولة الإمارات، المملكة، عُمان، إلى آخره، دول مفترقة ولكلٍ منها حاكم.

يقول -رَحِمَهُ الله-: **"الأئمة مجمعون من كل مذهب، على أنَّ من تغلب على بلدٍ أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمنٍ طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا، ما اجتمعوا على إمامٍ**

واحد، ولا يعرفون أحدًا من العلماء ذكر أن شيئًا من الأحكام، لا يصح إلا بالإمام الأعظم"

هذا بإجماع أهل العلم، وبإجماع كل من يُعتد بقوله.

المسألة السابعة:

لفظ مصطلح السمع والطاعة، لفظ السمع ولفظ الطاعة هاذان المصطلحان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا

وهذا يفيد في معرفة النصوص الواردة في ذلك وأنها شاملة لهاذين اللفظين:

- فإذا قيل السمع فقط فهو شاملٌ للطاعة
- وإذا قيل الطاعة فقط فهي شاملةٌ للسمع
- وإذا قيل السمع والطاعة فالسمع معناه الاصغاء إلى القول مع العمل بمقتضاه، والطاعة تعني الانقياد لهذا الحكم، وأن يكون الانقياد مطاوعةً وموافقة لا كَرهًا.

المسألة الثامنة:

وهي أنَّه يجب على طلاب العلم، ومن بابٍ أولى على العلماء؛ أن يوضحوا للناس هذه القضايا المهمة، وهذه المسائل المهمة

وأن ينشروها بين الناس، كما يجب عليهم نشر فضائل ولاة الأمر، وحجب معايبهم، وجمع قلوب الناس عليهم، والدعوة إلى أن تأتلف القلوب على ولاة الأمر، فينصحون ويذكرون ويبينون.

وكم من مغرورٍ مفتون لما ذكرت له النصوص الواردة في باب السمع والطاعة لولاة الأمر، استغرب أنَّه لم يسمعها قبل، وكانت سببًا في رجوعه عن سبيل الخوارج، وعن الأفكار المنحرفة الضالة، فلعل كلمةً تقولها ينفع الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- بها، ولعل مسألةً تبينها تكون سببًا في رد رجلٍ عن مذهب الخوارج، وكشف شبهةٍ من الشبه التي قد يتعلق بها من لم ينوّر الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- بصيرته، ولم ينور قلبه.

فهذه مسؤوليةٌ عظيمة وخصوصًا في هذا الوقت، الذي أخبر عن النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «**تتكالب الأمم على هذه الأمة**» وتجتمع الأمم على هذه الأمة، تريد أن تفتنها عن دينها وأن تفرق كلمتها، فالله الله في ذكر محاسن ولاة

الأمر، وفي جمع قلوب الناس عليهم، وفي حجب معايبهم، وذكر فضائلهم، وما يقومون به من الخير، والنفع، وتقليل ما قد يظنه الناس كبيرًا في أعينهم من التقصير، الذي لا تسلم منه النفس البشرية بطبيعتها، ولكن بحمد الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- أن رزقنا الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- ولاة أمر مقصدهم ومرادهم أن يحصل الكمال، وأن يحصل الأفضل، لكن أبى الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- ليكون الكمال إلا له -عَزَّ وجَل-.

فلا بد من بيان هذا الأمر لعموم الناس وتوضيحه لهم، فلعل الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- يجعل في ذلك نفع، ولهذا نختم، والمسألة تحتمل كثير من التفصيل، وأوسع من هذا التفصيل وإنما ذكرنا مسائل وإشارات نحتاج إليها، نسأل الله أن ينفعني وإياكم بها، والله أعلى وأعلم صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

****

الأسئلة بعد المحاضرة:

وبارك الله فيك، الأخ يسأل ما الذي يجعلنا نقول أنَّ قوله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنَّ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلا سَمْعَ وَلا طاعَةَ» أنه في هذه؟

الدليل على ذلك أنَّ النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- قال: «فَإِنَّ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ» أولًا من ذات الحديث، قال: «فَإِنَّ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ» هذا أمر، فالنبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- يتكلم عن معصية -عَلَيْهِ الصَّلَاةِ والسَّلَامُ-، هذا أمر.

الأمر الثاني بارك الله فيك، أننا لا نهدم عموم الأحاديث الواردة بخلاف ذلك، وخصوصًا قوله -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «إِلَا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا» هذا صريح في هذه المسألة؛ لأنَّه ما استثنى حالًا من الأحوال، قال: «ستكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا»، وجاء في الحديث الآخر: «أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةِ اللهِ» وذلك لما قال له الصحابي: **"أفلا لا ننابذهم بالسيف** «قال: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ»" وفي الحديث الآخر قال: «إِلَا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ».

فالنبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- حصر القضية والمسألة في السمع والطاعة لولاة الأمر في المعروف، وأنَّ طاعة الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- مقدمة على طاعة كل أحد، وذلك يقول -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- في الحديث الصحيح: «**لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ**».

وهذه قضية مهمة؛ لأنَّها يتشبث بها الخوارج، ويتعلقون بها ويستدلون بهذا الحديث: «**فَإِنَّ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلا سَمْعَ وَلا طاعَةَ**» فيقولون الآن يأتيك بأي مسألة في ظاهرها معصية، يقولك هذا يستحل الربا، تقول: كيف يستحل الربا؟ يوجد البنك الفلاني موجود وفيه ربا، هكذا، طيب قضية الاستحلال شيء وقضية وجودها شيء، هذه مسألة وهذه مسألة، يقول: لا هو ما أذن وقد استحل، يقال له كما قال -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- لأسامة رضي الله عنه: «**هَلا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ**» هي معصية، لكن هل هذه المعصية تبيح الكلام عليه، نزع اليد من طاعة، التشهير به، ذكر المعايب، حجب المحاسن، لا معاذ الله.

هذه مسألة ولعلها قد حصلت دون علمه، أو دون علمه بتفاصيلها، ولذلك من طريقة أهل السُنَّة التماس الأعذار لولاة الأمر، ومن منهج أهل السُنَّة يلتمسون لهم الأعذار، فكم من مسائل ليسوا على اطلاعٍ عليها، أو أنهم قد

اطلعوا على بعض تفاصيلها، أو أنهم يرون أنها ليست بمحرمة أو إلى آخره، فالتمس لهم العذر.

ولذلك تأمل في حال الإخوان المسلمين ماذا صنعوا؟ لما أرادوا إثارة الناس على ولاة الأمر نشروا جميع المعايب، التي هي في وجهة نظرهم لعل بعضها ليس معايب أصلًا إنما هي ممدحة، بل وكفّروهم بها، حتى يستقيم لهم القول بماذا؟ «إِلَا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِّ فِيهِ بُرْهَانٌ» ولكن لما حصلت نفس، بل أشد منها من المعايب والتقصير مِن مَن ينتسب إلى منهجم الفاسد لما ولاه الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- على المسلمين هو فعل من لم يفعله من قبله، ولا غيره من الولاة استخرج له من الأعذار ما لا يعلمها إلا الله، وبعضها قد تكون عذر كما يقال أقبح من ذنب، بل بعضها كانوا يكفرون الولاة غيرهم على أقل من هذا، وعلى أيسر منها، نسأل الله العفو والعافية.

لكن طريقة أهل السُنَّة يلتمسون الأعذار، لعله كذا لعله كذا، طيب افرض أنه خطأ، ما الواجب؟ النصح النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله ولأئمة المسلمين، تنصح وبالطريقة التي أخبر بها النبي -صَلَّى اللهُّ عليْهِ وَسَلَّمَ- بالرفق واللين والتوقير، والاحترام والتبجيل، وحسن الكلام وحسن المنطق، مع أداء

النصيحة التي افترضها الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- وبيان حكمها ودليلها، إذا سمع منك الحمد لله، إن لم يسمع منك أديت الذي عليك، لست مطالبًا بأن تزيل هذه المعصية.

فالنبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «فَإِنْ أَحْسَنُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ» أو قال: «علَيْهِمْ ما حُمِّلُوا وعلَيْكُم مَا حُمِّلْتُمْ»(١) وأنت ما الذي عليك؟ تكتب النصيحة، أو تلقي النصيحة وهذا لا يكون إلا فيما بينك وبينهم، ولذلك مما يستدلون به «كَلِمَةَ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»(٢) هذا مما يستدلون به، في نصوص الكتاب والسُنَّة ما تفهم مجتزئه، بل تفهم بتكميل بعضها بعضًا، وحتى في ذات الحديث قال: «كَلِمَةَ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» فقوله: «عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» ما تعني أنك تتكلم بذلك في المنابر وتشهر في القنوات، وفي الفضائيات وفي وسائل التواصل لا تعني هذا، وإنما تعني أن تنصحه بينك وبينه.

وهذا «عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» بأي أسلوب وبأي طريقة؟ لا وإنما كما قال النبي -صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلا يُبْدِهِ عَلانِيَةً،

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦ / ١٩) برقم: (١٨٤٦)

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ١٤٢) برقم: (١٧٣٨)

وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَخْلُوا بِهِ»[١] أو كما قال -عَلَيْهِ الصَّلَاةِ والسَّلَامُ-، فينصح فيما بينه وبينه، يعني حتى ما تسمع الحضور إن كان هنالك حضور، وإنما تسمعه هو فقط فيما بينك وبينه، ولذلك قال أسامة رضي الله عنه ما قيل: هلا تدخل على عثمان فتنصحه؟ فقال: **"ألا تروني أفعل ذلك إلا إذا أسمعتكم؟ ولكن أفعل فيما بيني وبينه"** أو كما قال -رَضِي اللهُ عَنْهُ.

هذه طريقة أهل السُنَّة في التماس الأعذار لهم، وذكر محاسنهم وحجب معايبهم، وذكر فضائلهم وما يصنعون من الخير، والدعاء لهم والاستغفار لهم، وطلب ذلك من الله -سُبْحَانهُ وتَعالَى- أن يرفع منزلتهم وأن يجزيهم عن المسلمين خير الجزاء، والله لو لم تدع لهم إلا لأجل حفظ مالك وعرضك ونفسك هذا يكفي.

ونحن نرى في بعض بلدان المسلمين كيف الإنسان لا يستطيع أن يأمن حتى على زوجته في البيت، يخرج عنها ما يستطيع أن يأمن عليها، نسأل الله أن العفو والعافية، وإن لم تدع لهم إلا لهذا يكفيك.

---

(١) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٣/ ٢٩٠) برقم: (٥٣٠٥)

طيب فعل وفعل وفعل، ولو فعل أنت مأمور بماذا؟ «ستكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا»، «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيينَ مِن بَعدِي» سواء كان في المسائل الشرعية، أو في مسائل الولايات والقضاء وغيرها.

أسأل الله أن يتولانا وإياكم برحمته.

****

حسابات شبكة بينونة للعلوم الشرعية

ليصلكم جديد شبكة بينونة، يسعدنا أن نتواصل على المواقع التالية:

① 【 تويتر Twitter 】

https://twitter.com/BaynoonaNet

② 【 تيليجرام Telegram 】

https://telegram.me/baynoonanet

③ 【 فيسبوك Facebook 】

https://m.facebook.com/baynoonanetuae/

④ 【 انستقرام Instagram 】

https://instagram.com/baynoonanet

⑤ 【 واتساب WhatsApp 】

احفظ الرقم التالي في هاتفك

☏ 00971555409191

أرسل كلمة "اشتراك"

تنبيه في حال عدم حفظ الرقم لديك

((لن تتمكن من استقبال الرسائل))

⑥ 【 بلاك بيري BBM 】

http://www.pin.bbm.com/5D6F3191

⑦ 【 يوتيوب Youtube 】

https://www.youtube.com/c/BaynoonanetUAE

⑧ 【 تمبلر Tumblr 】

https://baynoonanet.tumblr.com/

【 بلوجر Blogger 】 ⑨

https://baynoonanet.blogspot.com/

【 فليكر Flickr 】 ⑩

https://www.flickr.com/photos/baynoonanet/

【 جوجل بلس +Google 】 ⑪

https://plus.google.com/u/0/+BaynoonanetUAE

【 تطبيق الإذاعة 】

لأجهزة الأيفون

https://appsto.re/sa/gpi5eb.i

لأجهزة الأندرويد

https://goo.gl/nJrA9j

【 لعبة كنوز العلم 】

لأجهزة الأيفون

https://goo.gl/Q8M7A8

لأجهزة الأندرويد

https://goo.gl/vHJbem

【 البريد الإلكتروني 】

info@baynoona.net

【 الموقع الرسمي 】

http://www.baynoona

حقوق الطبع محفوظة

شبكة بينونة للعلوم الشرعية
نعتني بنقل العلم الشرعي في دولة
الإمارات العربية المتحدة